

العنوان:	دور مواقع التواصل الاجتماعي في الحراك السياسي العربي
المصدر:	رفوف
الناشر:	جامعة أحمد دراية أدرار - مخبر المخطوطات الجزائرية في إفريقيا
المؤلف الرئيسي:	بايشي، عبدالحميد
مؤلفين آخرين:	قدور، عبدالله الثاني(م. مشارك)
المجلد/العدد:	11ع
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2017
الشهر:	مارس
الصفحات:	321 - 346
رقم MD:	966381
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	الإعلام، الإعلام الجديد، الإعلام الاجتماعي، شبكات التواصل الاجتماعي، مواقع التواصل الاجتماعي، الحراك السياسي العربي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/966381

دور مواقع التواصل الاجتماعي في الحراك السياسي العربي

*ط. بايشي عبد الحميد، جامعة وهران / أ.د عبد الله الثاني قدور

كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية

الملخص: أصبح الإعلام الاجتماعي قوة ضغط عالمية في القرن الحادي والعشرين، وصار مصدر قلق لكثير من الحكومات، كما هو الحال بالنسبة لويكيليكس، الفايبيوك والتوتير الذي تسبب في انتشار الخوف وسط دول كثيرة. ففي بداية الأمر استخدمت شبكات التواصل الاجتماعي للدرشة والترثرة ولتفريغ الشحن العاطفية، ولكن يبدو أن موجة من النضج سارت في شرايين تلك الشبكات الاجتماعية، حيث أصبح الشباب يتبادلون وجهات النظر الثقافية والأدبية والسياسية منها، واستقر الأمر مؤخراً على أن أصبحت تلك المواقع الاجتماعية لكثير من الشباب خاصة شباب المنطقة العربية كفضاء حر مخصص لتبادل آرائهم من أجل المطالبة بتحسين إيقاع الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

, Summary :

Social media has become the meeting of global pressure in the twenty-first century, and became a source of concern to many Governments, as is the case for face book , wiki licks and twitter which caused fear in many countries.

At the beginning , the networks were used in the social networking chat and chat programs and to download emotional freight, but it seems that the wave of maturity proceeded in the arteries of those social networks, where youth exchange views cultural, literary and political rights, and settled matter recently that those social sites of many young people, especially the youth of the Arab region have exploited that space to exchange their views in order to improve the pace of political, social and economic life.

مقدمة:

أكد كثير من الخبراء التقنيين أن وسائل التواصل الاجتماعي تسيطر في الوقت الراهن على نحو 71 % من السوق الإعلامية والاتصالية عالمياً، ولكل وسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي خصائصها ومميزاتها وتفرداها في نقل المحتوى المطلوب بثه، ولكنها جميعاً تتفق في سمة واحدة، هي القدرة على تحقيق التواصل بين البشر دون حدود مكانية أو زمانية أو قيود على الحرية، وكذلك إمكانية نقل محتوى أي رسالة سواء كانت مرئية أو صوتية أو مكتوبة.

ومعظم وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الخاصة بها يمكن الوصول إليها من أي مكان في العالم بعد أن تطورت شبكة الإنترنت وأتاحت قدراً كبيراً من التفاعلية بين المستخدمين في التواصل وإمكانية مناقشة العديد من القضايا¹، وكذلك بعد انتشار الهواتف النقالة الذكية والكمبيوترات اللوحية وغيرها من وسائل التكنولوجيا الحديثة التي تتيح الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي.

وقد هيمنت شبكات التواصل الاجتماعي خلال العامين الأخيرين على الحملات الإعلامية، وأضحت تتربع بحسب المتخصصين على وسائل التأثير الإقناعي²، أي أن هدف تلك الحملات وطبيعة التأثيرات التي تحملها، ويرجع تأثيرها إلى نتيجة التعقيد المتزايد في المجتمعات الحديثة، والقوة المتنامية للرأي العام، بحيث أصبح كسب تأييد وتعاون وثقة الآخرين عن طريق الإقناع جزء لا يتجزأ من العمل اليومي لإدارة المؤسسات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية،

¹ - حنان أحمد سليم: الحملات الإعلامية عبر الإعلام الجديد، دار النهضة العربية، القاهرة، 2015، ص 31.

² - حسنين شفيق: الإعلام التفاعلي، القاهرة، المعهد العالي للإعلام وفنون الاتصال، 2008، ص 25.

والشركات العامة والخاصة، كما أتاحت شبكات الإعلام الاجتماعي الفرصة لأي فرد من تصميم حملة إعلامية معتمداً على استخدام بعض الوسائط المتعددة ورفعها على بعض مواقع التواصل الاجتماعي، ومع الانفجار التكنولوجي المذهل الذي أغرق العالم في التقنية والرقمنة، والطفرة التي أحدثتها التكنولوجيات الحديثة للاتصالات والوسائط المتعددة، أضف إلى ذلك سيطرة الشبكات العنكبوتية - الإنترنت - وأجيال الويب المتلاحقة على المنظومة التواصلية العالمية¹، حيث أصبح من الصعب على الأنظمة العربية المغلقة الحفاظ على انغلاقها وسط هذا الانفتاح الغير مسبوق الذي شهدته قنوات نقل المعلومات، وهو الأمر الذي انعكس إيجاباً على البيئة السياسية العربية، بحيث باتت هناك فضاءات جديدة للتعبير، بعيداً عن يد السلطة وبالأخص مع دخول الإنترنت مجال الاستخدام الجماهيري العام في الدول العربية، إذ أصبح المجال مفتوحاً على مصرعيه أمام الراغبين في خوض النقاشات السياسية على اختلاف مستوياتها، سيما مع استحداث ما بات يعرف بشبكات التواصل الاجتماعي التي كانت نتائجها نوعية وغير متوقعة ليس لأنها أوجدت مفردات إعلامية جديدة، بل لأنها ابتكرت شكلاً ومجالاً جديداً لممارسة الفعل السياسي بمختلف صورته.

فالفيسبوك (Face book) والتويتر (Tweeter) والماي سبيس (Myspace) واللينكدان (LinkedIn) وغيرها كلها شبكات افتراضية للتواصل الإنساني. بدأت كقنوات للربط بين مستخدميها المنتشرين في أركان العالم الأربعة، لتتحول فيما بعد إلى أرضية انطلق منها حراك اجتماعي وسياسي حقيقي وعميق، نتاح فيها مناقشة الأفكار والآراء وتتبادل فيها البيانات

¹ - فتحي عامر: وسائل الاتصال الحديثة من الجريدة إلى الفيسبوك، ط1، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2011، ص62.

والمعلومات بكل حرية، بعيداً عن رقابة الأنظمة العربية التي تفاجأت بمدى تأثير هذه الشبكات على الرأي العام العربي، وبالأخص فئة الشباب التي تشكل الغالبية العظمى في المجتمعات العربية بين مستخدمي هذه الشبكات¹.

وانطلاقاً مما سبق؛ تحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: ما هو الدور الذي تلعبه مواقع التواصل الاجتماعي في الحراك السياسي العربي؟ وتدرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات هي:

- 1- ما هي مواقع التواصل الاجتماعي؟
- 2- ما هي الأسباب الرئيسية التي تقف وراء انتفاضة الشارع العربي؟
- 3- ما هو الدور الأساسي لمواقع التواصل الاجتماعي من الحراك السياسي العربي؟

أولاً: مفهوم مواقع التواصل الاجتماعي.

تُعرّف مواقع التواصل الاجتماعي بأنها: منظومة من الشبكات الإلكترونية التي تسمح للمشارك فيها بإنشاء موقع خاص به، ومن ثمّ ربطه عن طريق نظام اجتماعي إلكتروني مع أعضاء آخرين لهم نفس الاهتمامات والهويات، فضلاً على أنها شبكة من التفاعلات الاجتماعية والعلاقات الشخصية التي تمكن المستخدمين من التواصل مع بعضهم البعض عن طريق نشر المعلومات والتعليقات والرسائل والصور، وما إلى ذلك².

وأيضاً تُعرّف الشبكات الاجتماعية: بأنها مواقع تتشكل من خلال شبكة الإنترنت، تسمح للأفراد بتقديم لمحة عن حياتهم العامة، وإتاحة الفرصة للتواصل مع الآخرين، والتعبير عن وجهات نظر الأفراد ومناقشة مدى واسع من

¹- خالد وليد محمود: شبكات التواصل الاجتماعي وديناميكية التغيير في العالم العربي،

بيروت، دار مدارك، 2011، ص22.

²- المرجع نفسه، ص35.

القضايا والموضوعات بين المجموعات من خلال عملية الاتصال، وتختلف طبيعة التواصل من موقع لآخر.¹

تُعرف كذلك بأنها مجموعة من المواقع التي تتيح للأفراد التواصل في مجتمع افتراضي يعرفون فيه بأنفسهم ويتبادلون فيه الاهتمام، حيث يقوم الأفراد من خلال هذه المواقع بنشر عدد من الموضوعات والصور والفيديوهات وغيرها من النشاطات التي يستقبلون تعليقات عليها من خلال المستخدمين الذين ينتمون لهذه الشبكات ويملكون روابط مشتركة، وتتيح هذه المواقع العديد من الخدمات التي تختلف من موقع إلى آخر نوجزها كالآتي²:

الملفات الشخصية أو صفحات الويب: وهي ملفات يُقدم فيها الفرد بياناته الأساسية مثل: الاسم، السن تاريخ الميلاد والصور الشخصية، ويُعدّ الملف الشخصي هو بوابة الوصول إلى عالم الشخص.

الأصدقاء أو العلاقات: وهي خدمة تُمكن الفرد من الاتصال بالأصدقاء الذين يعرفهم في الواقع، أو الذين يشاركونه الاهتمام نفسه في المجتمع الافتراضي، وتمتد علاقة الشخص ليس فقط بأصدقائه، ولكن تتيح الشبكات الاجتماعية فرصة للتعرف مع أصدقاء الأصدقاء بعد موافقة الطرفين.

إرسال الرسائل: تسمح هذه الخدمة بإرسال الرسائل، سواء إلى الأصدقاء الذين في قائمة الشخص أو غير الموجودين في القائمة.

البومات الصور: تتيح هذه الخدمة للمستخدمين إنشاء عدد لا نهائي من الألبومات، ورفع مئات الصور وإتاحة مشاركات لهذه الصور للاطلاع عليها وتحويلها أيضاً.

¹ - خالد وليد محمود: المرجع السابق، ص 42.

² - مريم نومار: استخدام مواقع الشبكات الاجتماعية وتأثيره في العلاقات الاجتماعية، رسالة ماجستير، في علوم الإعلام والاتصال، جامعة باتنة، 2011، ص 66.

المجموعات: تتيح مواقع الشبكات الاجتماعية فرص تكوين مجموعات لأهداف محددة، ويوفر موقع الشبكات المؤسس للمجموعة أو المنتسبين لها مساحة من الحرية أشبه بمنتهى حوار مصغر، كما تتيح فرصة التنسيق بين الأعضاء، وكذلك دعوة الأعضاء لتلك المجموعات، ومعرفة عدد الزائرين.

الصفحات: تم استخدام هذه الخدمة على المستوى التجاري بشكل فعال، حيث تسمح هذه الخدمة بإنشاء حملات إعلانية موجهة تتيح لأصحاب المنتجات التجارية فرصة عرض السلع أو منتجات للفئات التي يحددونها.

تُعرّف أيضاً وسائل التواصل الاجتماعي أو شبكات الإعلام الاجتماعي **social networks** بأنها مواقع أو تطبيقات أخرى مخصصة لإتاحة القدرة للمستخدمين في التواصل فيما بينها من خلال وضع معلومات، وتعليقات، ورسائل، وصور.

يمكن تقسيم مواقع التواصل الاجتماعي إلى الأقسام الآتية:

شبكة الإنترنت وتطبيقاتها، مثل الفيسبوك، التويتر، اليوتوب، المدونات، ومواقع الدردشة، والبريد الإلكتروني، فهي بالنسبة للإعلام، تمثل المنظومة الرابعة تضاف للمنظومات الكلاسيكية الثلاث.

تطبيقات قائمة على الأدوات المحمولة المختلفة ومنها أجهزة الهاتف الذكية والمساعدات الرقمية الشخصية وغيرها. وتعد الأجهزة المحمولة منظومة خامسة في طور التشكل.

أنواع قائمة على منصة الوسائل التقليدية مثل الراديو، التلفزيون " مواقع التواصل الاجتماعي للقنوات والإذاعات والبرامج " التي أضيفت إليها

مميزات مثل التفاعلية والرقمية والاستجابة للطلب¹. كذلك يجب ملاحظة أن مفهوم وسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية يُعتبر من وجهة نظر بعض الباحثين أضيق من مفهوم أعم وهو مفهوم الإعلام الاجتماعي، الذي يُعرف بأنه المواقع والتطبيقات التي تتيح للمستخدمين أن ينشئوا أو يقدموا للغير محتويات معينة، أو أن يشاركوا في التواصل الاجتماعي.

ولقد اجتاحت العالم العربي موجة من التساؤلات حول حقيقة الدور الذي تلعبه مواقع التواصل الاجتماعي في الثورات، حيث استخدمت وسائل رقمية متحررة من الأنساق الفكرية والأيديولوجية النمطية، وبيات من الضروري إبراز إشكاليات الدور الذي تلعبه الميديا الاجتماعية في رسم طموحات الشباب العربي.

الثقافة الجديدة تتجه نحو الإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي، وتتمحور حول الحقوق والواجبات والحريات الفردية والمشاركة في صنع القرار². كما أن عناصر ووسائل التواصل الاجتماعي وخاصة الفايستوك، التويتير ويوتوب، تمثل عناصر أساسية لتلك الحملات، وأنها سحبت البساط من تحت أقدام الإعلام التقليدي، من حيث سرعة الانتشار وقوة التأثير على الجمهور المستهدف³، حيث تعد الحملات الإعلامية عملية إقناع منظمة ومتناسقة تقوم بها عادة وسائل الإعلام الجماهيرية، وتتوجه إلى الرأي العام والسلوك في محاولة لتحقيق مجموعة من الأهداف، ويمكن أن تقوم بها طائفة واسعة من

¹ - برو محمد ومعوش عبد الحميد: الملتقى الوطني الثاني حول الاتصال وجودة الحياة في الأسرة، الاتصال والتواصل الأسري قديما وحديثا، جامعة مولود معمري تيزي وزو، ابريل 2013، ص 58.

² - خالد وليد محمود: مرجع سابق، ص 49.

³ - ياسر عامر: الشبكات الاجتماعية تهيمن علي الحملات الإعلامية، مقال منشور في جريدة الوطن، 2013، ص 7.

المؤسسات والمجموعات والأشخاص في سعيهم لتحقيق مصالحهم الخاصة. كما تعتبر الحملات الإعلامية جهد مكثف متعدد المستويات، متنوع الطرائق والوسائل، متعدد المراحل، تستخدم فيه المؤسسة الإعلامية طاقات استثنائية لتغطية حدث أو مناسبة أو لتعميق وعي الجمهور بقضية مهمة في سقف زمني محدد.

ثانياً: أسباب الحراك السياسي العربي.

بالرغم من تعدد التسميات وتعدد المواقف، إلا أن هناك شبه إجماع على وجود جملة من الأسباب التي وقفت وراء انتفاضة الشارع العربي، وتتمثل هذه الأسباب في جملة واحدة: الواقع الأسود.

وقد اخترنا في هذه الدراسة أن نعتمد المداخل الثلاثة الأساسية التي اعتمدها الأستاذ: خالد بشكيط¹ لتفسير الحراك العربي.

المطلب الأول: مدخل الحرمان لتيد روبرت غير Ted Robert Gurr

صاغ غير مدخله هذا في كتابه المعنون: لماذا يتمرد البشر؟ (Why Men Robert) المنشور سنة 1970، والذي درس فيه الأسباب التي تقف وراء تمرد البشر أو اختيارهم في سبل غير قانونية لمعارضة النظام، وخلص إلى وجود متغيرين أساسيين يتحكمان في دافعية الأفراد للتمرد على النظام، وهما:

* الفقر: (Poverty)

¹ - خالد بشكيط: المشاركة السياسية المرضية في الدول العربية، قراءة في الأسباب والمداخل المفسرة، ورقة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول التحولات السياسية في المنطقة العربية، واقع وفاق، جامعة سكيكدة، قسم العلوم السياسية، 24-25 أبريل 2012.

ويتعلق بالأسباب الاقتصادية بالدرجة الأولى وهو ما سماه غير: الحرمان الاقتصادي، ويتمثل في البطالة والظروف الاقتصادية الصعبة، وتدني مستوى المعيشة وانخفاض القدرة الشرائية وغلاء الأسعار وغياب العدالة التوزيعية، وما انجر عنها من ندرة في المواد الاستهلاكية الحيوية. كل هذه المظاهر مجتمعة تقود المجتمع حتماً نحو السخط والاستيلاء ثم التمرد والثورة والعصيان فيما بعد لتغيير الواقع.

القهر: Oppression.

ويشمل القيود المفروضة على حقوق الإنسان كالمشاركة السياسية وحرية الرأي والتعبير، وغياب الديمقراطية، والعنف الممارس من قبل النظام، وفي بعض الدول قد يرتقي إلى حد إرهاب الدولة ضد مواطنيها. نلقي نظرة على الأوضاع في الدول العربية بلغة الأرقام. الفرع الأول: الجانب الاقتصادي.

العنوان الرئيسي للمشهد الاقتصادي العربي هو التخلف، ونعني به تخلفاً عاماً وشاملاً وغير محدود ومستمر.

فبالرغم من الثروات النفطية والمعدنية التي تتوفر عليها الدول العربية مجتمعة والتي تؤهلها لترتفع باقتصادياتها، إلا أنها وبشكل يناقض المنطق والمفروض تعاني من تدني مستويات التنمية في مقابل ارتفاع نسبة البطالة. أضف إلى ذلك غياب السياسات الاقتصادية الفعالة والخطط الإستراتيجية الناجمة.

ثم لا ننسى انعدام التوزيع العادل للثروات، فهناك القليل الذي يملك كل شيء في مواجهة الكثير الذي لا يملك شيء، والنتيجة اقتصاديات عربية في الحضيض.

01-البطالة:

إذا كانت الدول العربية ما تزال محافظة على مراكزها المتأخرة في الترتيب العالمي للتنمية البشرية، مثل اليمن 154، سوريا 119، مصر 113، تونس 94، ليبيا 64، فإنها تحتل الصدارة فيما يخص معدلات البطالة بين الشباب، إذ تتربع على قائمة الدول التي تسجل أعلى معدلات البطالة بين شريحة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة، بحسب تقديرات 2009م، بحيث يقدر متوسط نسبة الشباب العاطلين عن العمل في الدول العربية بحوالي 50%¹.

ولا يفوتنا في هذا المقام أن نشير إلى فشل السياسات والإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومات العربية للحد من انتشار ظاهرة البطالة التي أصبحت وباء يأتى معنى الكلمة لما جرته وراها من مظاهر كارثية على المجتمعات العربية خاصة الشباب منهم، فلم تستطع الحلول الترقيعية التي ابتدعتها الأنظمة للضحك على الذقون لامتنصاص غضب البطالين، ولم تقض على البطالة بقدر ما حولتها إلى بطالة مقنعة لكنها واعية، لأن معظم من مستهم هم خريجي المعاهد والجامعات الذين شكلوا فيما بعد العقل المدبر الذي حرك المستنقع العربي الراكد.

02- الفقر:

يمكننا أن نعتبر أن الفقر من الظواهر الملازمة للمجتمعات العربية بشكل يتعارض مع ثراء المنطقة وغناها بالثروات الباطنية والموارد التي تؤهلها لأن تحقق مستويات معيشية ممتازة لمواطنيها وهو ما لم يتحقق على أرض الواقع بسبب عدة عوامل وعلى رأسها الفساد المنتشر، وهو ما ولد تفاوتاً طبقياً فاحشاً مرده انعدام العدل والمساواة في توزيع الثروات.

¹ - التقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، 2009-2010، ص86.

03 - الأمن الغذائي:

سجلت البلدان العربية أدنى مستويات الجوع وسوء التغذية، ولكنها تظل إحدى المناطق التي ارتفعت فيها نسب سوء التغذية، إذ ارتفعت من 19.80 مليون نسمة في بداية التسعينات إلى 25.50 مليون نسمة سنة 2005 لتستمر في الصعود مع تداعيات أزمة الغذاء العالمية (2006-2008) خاصة في اليمن ومصر والمغرب¹.

ومع دخول عام 2008 بلغت الأزمة العالمية ذروتها وشهدت أسعار المواد الغذائية ارتفاعاً كبيراً مع تقلص الواردات مما دفع بالحكومات العربية لاتخاذ إجراءات استثنائية لمواجهة الأزمة، تمثلت في دعم أسعار المواد الغذائية، وتقنين تصدير السلع الغذائية، وإلغاء الضرائب على الواردات وزيادة أجور العاملين.

ومع ذلك بلغت الفجوة الغذائية سنة 2008 أكثر من 21 مليار دولار، و 27 مليار دولار سنة 2010 وسط مخاوف لترتفع إلى 71 مليار دولار في حدود 2020².

الفرع الثاني: الجانب السياسي.

يمكن أن نلخص هذا الجانب في عبارة واحدة: قانون الطوارئ ولا شيء غير قانون الطوارئ.

لعقود ظلت الأغلبية الساحقة من الدول العربية تترجح تحت بنود ما يسمى قانون الطوارئ الذي لم تفلح الجهود لتعليق العمل به برغم الوعود المتكررة هنا وهناك بدواعي عدة آخرها الحرب على الإرهاب، التي وجدت فيها السلطة العربية شماعة الأحداث لتعلق عليها سياسة الإغلاق والتنضيق التي

¹ - خالد بشكيط، مرجع سابق، ص4.

² - تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 259.

تمارسها في حق شعوبها، وفي المقابل إطلاق يد أجهزة الأمن والاستخبارات لتطبيق الأحكام والقوانين العرفية والتي كانت أولى ضحاياها الحقوق والحريات العامة للأفراد، ومنها إضعاف الحق في المحاكمة العادلة والتوسع في المحاكم الاستثنائية.

* فبالنسبة للحقوق المدنية والسياسية، لم تستطع الترسنة القانونية الموجودة بمختلف صيغها الداخلية والدولية أن توفر الضمانات الفعلية لحماية هذه الحقوق، في ظل استمرار انتهاك الحقوق الشخصية والعامة في الدول العربية لسبب أو لآخر، أو من غير وجود سبب أصلاً. فما تزال هناك عمليات الاعتقال التعسفي والاحتجاز بدون توجيه اتهام أو محاكمة، واحتجاز سجناء قد جرت تبرئتهم. كما استغلت الأنظمة الحرب على الإرهاب المتمثل في التيار الإسلامي على وجه التحديد، في التضيق على الحريات السياسية والإعلامية وجرى قمع المعارضين بمختلف الوسائل أبرزها الابتعاد عن المشهد السياسي، والاعتقالات السياسية التعسفية التي طالت قيادات التيار الإسلامي خاصة في ليبيا ومصر والمغرب وسوريا.¹

وقد امتدت هذه الانتهاكات لتشمل المعارضين والنشطاء السياسيين والمنافسين المحتملين ونشطاء حقوق الإنسان والصحفيين والإعلاميين، لكنه أخذ أشكالاً مختلفة ودرجات متفاوتة الحدة من بلد إلى آخر.

* الحق في محاكمة عادلة:

وهو من أكثر الحقوق تغييباً في الدول العربية، فمازال المدنيون يحالون على القضاء العسكري، ولا زالت محاكم أمن الدولة التي نص عليها قانون الطوارئ تمارس اختصاصها في مصر وسوريا طبقاً لقانوني 1966 و 1963 على التوالي، أما في ليبيا فبالرغم من إلغاء محكمة الشعب عام 2005 إلا أن

¹ - خالد بشكيط، مرجع سابق، ص 5.

انتقال اختصاصها إلى محكمة أمن الدولة لم يفضي إلى النتائج المرجوة بخضوع المواطنين للقاضي الطبيعي.¹

* حرية الرأي والتعبير:

وهنا نكتفي بذكر أمثلة عن بعض الدول العربية:

اليمن: حظر وزير الإعلام في 04 سبتمبر 2009، توزيع 08 صحف كبرى مستقلة يومية وأسبوعية بحجة تهديد المصالح العليا للبلاد. تونس: قمع الصحفيين واتخاذ إجراءات تعسفية تجاه بعض الصحفيين والصحف.

سوريا: أوعز وزير الإعلام بفصل واعتقال العديد من الصحفيين سنة 2010.

ليبيا: فرض قانون العقوبات رقم 71 الصادر عام 1972 الذي يتضمن عقوبات شديدة بما في ذلك عقوبة الإعدام على الأنشطة التي تتعلق بالممارسة السلمية لحرية التعبير وتكوين الجمعيات.²

المطلب الثاني: مدخل الأزمة لجوزيف لابلومبرا Josef Lapalombara الفرع الأول: أزمة الهوية.

وهي أزمة لطالما عانت منها المجتمعات العربية لعقود وسنوات كان مردها إلى أسباب ثلاث:³
01- التباين العرقي.

¹ - تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان, مرجع سابق, ص, 26, 33.

² - تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2011 عن حالة حقوق الإنسان في العالم, ص 287.

³ - عبد الحليم الزيات: التنمية السياسية, دراسة في علم الاجتماع السياسي, دار المعرفة الجامعية, ج2, بدون طبعة, 2002, ص: 152-162.

المنطقة العربية من أكثر المناطق التي يتجسد فيها التباين العرقي، فهي تجمع بين عدة أطياف وألوان بشرية في بوتقة جغرافية واحدة في صورة أغليات وأقليات، كثيراً ما انفجرت بينهما صراعات بقيت طي الكتمان، ما عدا ما استطاع أن يخرج إلى العالم كما في لبنان ومصر والبحرين، وكان خروجه هذا مدرجاً بالدماء، ولعل السبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى سوء تسيير هذا الاختلاف من قبل الحكومات العربية التي اختارت التعقيم في مقابل تسويق صورة الوحدة.

02 - التقسيم الجغرافي الذي وضعه الاستعمار.

لعب الاستعمار؛ ولا يزال دوراً كبيراً في تفعيل أزمة الهوية الشاملة عن طريق سعيه إلى تقسيم المنطقة إلى أقصى درجة ممكنة بدايةً بوضعه الحدود الفاصلة بين الدول العربية، والتي قسمت الشعب العربي إلى شعوب عربية.

03 - التخلف الحضاري في إطار الفوارق بين العالم المتقدم والمتخلف.

وهي المسألة التي فقمتها العولمة ووصلت بها إلى درجات جد خطيرة، فالضعف الداخلي يواجه مداً خارجياً قوياً يستغل مختلف الأدوات لقتل الهويات المحلية وإحلال الهوية المعولمة أو العالمية أو النموذج الأمريكي. الفرع الثاني: أزمة المشاركة السياسية.

العديد من الدول العربية تفرض شروطاً قاسية على حرية التنظيم الحزبي وتكوين الجمعيات، وتضع قيوداً على الممارسة السياسية إما بذريعة الحق الإلهي كما في المملكة المغربية والسعودية، وإما بدواعي الشرعية الثورية كما في سوريا، وتعتبر دول أخرى أن هذه الأحزاب ببساطة غير شرعية، فثلث الدول العربية تحظر حق تشكيل أحزاب سياسية قانوناً.¹

الانتخابات:

¹ - خالد بشكيط: مرجع سابق، ص7.

تتمسك الدول العربية بإجراء انتخابات في مواعيدها المقررة، إلا أن النتائج لم تكن يوماً وليدة صناديق الاقتراع، فبعضها تمت مصادرة نتائجها خلال المراحل السابقة للانتخابات عبر تشريعات وإجراءات حددت طبيعة هذه النتائج، وبعضها جرى تحديد مسار التصويت فيه بممارسة مقيدة، وبعضها جرت محاولات مصادرة نتائج الانتخابات بعد إعلانها من خلال تأويلات قانونية تهدف لتغيير أثر النتائج الرسمية، فكانت المحصلة أن معظم الانتخابات أعادة نفس الوجوه ونفس البرامج ونفس الأحزاب الحاكمة.

الفرع الثالث: أزمة التوزيع والفسل الاقتصادي.

يقول لابلومبرا أن مشكلات الحكم بوجه عام هي مشكلة التوزيع، فالنظام السياسي هو المستخرج والمحرك والموزع للموارد والخدمات والقيم والفرص.¹ والملاحظ أن سوء توزيع الموارد في الدول العربية هو أبرز الظواهر فيها، في حين تنفرد القلة بكل تلك الموارد ويكون نصيب الأغلبية الساحقة الحرمان، وهو ما يخلف تفاوتاً طبقياً حاداً يجر المجتمع إلى صرع طبقي، وهو ما يتفق مع ما أشار له كارل ماركس: من ان الصرع السياسي في أصله صراع اقتصادي.²

الفرع الرابع: أزمة الشرعية والمشروعية.

ارتبطت هذه الأزمة ارتباطاً وثيقاً بعملية بناء الدولة في المنطقة العربية، فقد عوضت أساليب القمع والإرهاب وفرض القوانين والديساتير، والتي عادة ما تغلق أو تستبدل بأحكام عرفية أساليب المشاركة السياسية، وهنا نجد استمرار الميل العام في التشريعات العربية إلى النزوح نحو تشديد القيود على الحريات

¹ - عبد الحلیم الزیات: مرجع سابق, ص:73-77.

² - تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الدول العربية, مرجع سابق, ص:67.

المدنية والسياسية والتحقق من المسؤوليات الاجتماعية، وتقديس الممارسات الأمنية على حساب الحقوق الأساسية، مما أدى استو حاش السلطة التنفيذية على السلطتين القضائية والتشريعية والإجراءات القمعية على وسائل الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان، من إجراءات الرقابة على أداء موظفي تنفيذ القانون.

المطلب الثالث: مداخل الاستبداد لعبد الرحمان الكواكبي

في كتابه الذي أصدره سنة 1901 والمعنون: طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد¹، وفيه يركز على ظاهرة مرضية هي الاستبداد السياسي من خلال دراسة ثلاث عوامل تشكل الأرضية التي يبنى عليها الحكم المستبد، والمتمثلة في الظلم والفساد والجهل، بالارتكاز على فئة المتمجدين أو من يسمون في علم السياسة الزبونية، وما تفرزه ظاهرة الاستبداد من تخلف وانحطاط في جميع مناحي الحياة مما يدفع بالشعوب للانتفاض.

الفرع الأول: ماهية الاستبداد عند الكواكبي:

1- لغة: هو غرور المرء برأيه، والأنفة عن قبول النصيحة، أو الاستقلال في الرأي وفي الحقوق المشتركة²

2- اصطلاحا: هو تصرف فرد أو جمع في حقوق بالمشيئة وبلا خوف تبعه، و يرادف الاستبداد: الاستعباد، التسلط، التحكم. ويطلق على المستبد: جبار، طاغية، حاكم مطلق.

والاستبداد صفة للحكومة المطلقة العنان فعلا أو حكما، التي تتصرف في شؤون الرعية كما تشاء بلا خشية حساب ولا عقاب محققين، وأشكال الحكومة

¹ - عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، دار النفائس، ط3 بدون سنة نشر.

المستبدة كثيرة أسوعها حكومة الفرد المطلق، الوارث العرش، القائد للجيش، الحائز علي السلطة الدينية¹.

وحسب رؤية الكواكبي، فإن ظاهرة الاستبداد أو المستبد تنشأ بمساعدة عوامل ثلاث، يعزها رابع يدفع بالمستبد إلى الإمعان في استبداده دون توقف وهذه العوامل هي:

الفرع الثاني: الفساد

لظاهرة الفساد تاريخ طويل ومظلم في الدول العربية على اختلاف أنظمتها، إن كانت ملكية أو جمهورية، رئاسية أو برلمانية، فالفساد يولد حيث يكون نسق الحكم الفاسد غير الممثل لعموم الأفراد في المجتمع وغير القابل للمسائلة الفعلية من قبلهم².

وتشير العديد من التقارير والدراسات المتخصصة في الشفافية ومكافحة الفساد إلى أن هذا الأخير زائد نقص الشفافية يتغلغلان في البناء العربي، ما يؤدي إلى عرقلة مسيرة التنمية والمساءلة العامة، مخلفا أثارا مدمرة على مستوى البنية الاقتصادية والسياسية العربية، كما يؤدي إلى تفشي سيطرة الدولة من خلال الأحزاب الحاكمة مثل (البعث، الحزب الوطني الديمقراطي) أو الصفوة والأقلية ليكرس حالة مقاومة عامة للتغيير والمشاركة الجماهيرية، وسوء تصريف الشؤون العامة، وتخصيص الموارد وتوزيع غير عادل للثروات الوطنية، وهي المظاهر التي تعاني منها الدول العربية بلا استثناء لكن بدرجات متفاوتة.

الفرع الثالث: الجهل والأمية

¹ - نفس المرجع السابق، ص- ص 37-39.

² - بوقنور اسماعيل وبوستي توفيق، التخلف السياسي كمؤشر للتحويلات السياسية في المنطقة العربية، ورقة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول التحويلات السياسية في المنطقة العربية، واقع وأفاق، جامعة سكيكدة، 24 و 25 أبريل 2011، ص 13

قدرت نسبة الأمية بين البالغين 15 سنة فما فوق عربيا بحوالي 29% عام 2007، متفوقة بذلك على جميع الأقاليم في العالم باستثناء إقليم جنوب آسيا وإفريقيا وجنوب الصحراء. وبلغت نسبة الأمية بين الشباب (15 - 24 سنة) حوالي 13%، وبالرغم من أنها تراجعت كثيرا كما كانت عليه سابقا إلا أنها تظل مرتفعة بالنظر إلى الإمكانيات المتاحة¹. وهو ما يولد انعدام الوعي والثقافة لدي المواطنين وجهلهم بحقوقهم وواجباتهم بالإضافة إلى عدم قدرتهم على مناقشة المستبد ومجادلته منطقيا لاستعادة بعض من حقوقهم منه.

الفرع الرابع: الظلم

يسعى المستبد إلى القضاء على الرابط بين المثقفين المستنيرين من العامة وشعبهم عن طريق كبت الحريات العامة والحريات السياسية والفكرية، كما يزرع اليأس والخوف في النفوس حتى يدفن أي أمل أو تفكير في الإصلاح والتغيير².

الفرع الخامس: بطانة السوء

زيادة على ما سبق و كنتيجة له تنشأ زمرة من العلق أو الانتهازيين الذين جعلوا من أنفسهم حاشية المستبد و عيونه وأذانه وأيديه التي يضرب بها، وهم جماعة عديمة الأخلاق والقيم والمبادئ هدفها مص دم الشعب باسم الحاكم والاستمتاع بالسلطة والنفوذ إلى أبعد الحدود، و الأمثلة على هؤلاء في الدول العربية كثيرة جدا لا مجال لذكرها، لكن الغطاء الذي ظللها لسنوات بدء يتفسخ شيئا فشيئا مظهرا الوجه البشع.

ثالثا: دور شبكات التواصل الاجتماعي في الحراك السياسي العربي

¹ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد حول الأهداف التنموية لعام 2010، العدد 03،

ص 44.

² - عبد لرحمن الكواكبي، مرجع سابق، ص 21.

قبل أن نفصل في دور الشبكات الاجتماعية في الحراك السياسي العربي ينبغي أن ننوه إلى نقطة هامة، تتمثل في انقسام الباحثين بين مؤيد لدور الشبكات في تحريك الشارع العربي بالمطلق لدرجة الاعتقاد بأنه لم يكن الحراك يحدث بدون الفيسبوك والتويتر، وبين من ينفي هذا الفضل جملة وتفصيلا على اعتبار أن الشعوب العربية كانت ستنتفض إن عاجلا أم آجلا بسبب الظروف المزرية التي يعاني منها المواطن.

وقد بنى المؤيدون رأيهم على المنطلقات التي جاءت بها نظرية الحتمية التكنولوجية لتحليل دور الإعلام الجديد في ثورة الدول العربية، في حين ينطلق التيار الثاني من منظور الحتمية الاجتماعية التي ترى في المقام الأول العوامل الحقيقية والواقعية لخروج الناس إلى الشوارع مطالبين بإسقاط حكامهم وأنظمتهم.

وبين الرأيين هناك آخر ثالث يقر بالدور الكبير للشبكات الاجتماعية في الحراك السياسي مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل المحركة والمتمثلة في التراكمات.

الفرع الأول: الرأي المؤيد

ويري هذا التوجه أن الأدوار الأساسية للشبكات تتمثل في:

1- كسر حاجز الخوف وإتاحة إمكانية التواصل بين المتظاهرين

أهم ما قامت به مواقع التواصل الاجتماعي عملية التشبيك الاجتماعي بفعل التواصل والتفاعل بين المتظاهرين، ما أفرز نوعا من الانتماء المفضي إلى الشعور بالأمان لدى الفرد بسبب الإحساس بوجود مجموعة أكبر من الأشخاص

تتقاسم الاهتمامات وتتولى الدفاع عن أعضاء عند الضرورة، أي أن هذه الشبكات قد ولدت انصهار وتلاحما مصيريا بين النشطاء الإلكترونيين¹. ويؤكد أكثر من خمسين ناشطا اجتماعيا من دول مختلفة، أن المواقع الاجتماعية استطاعت تنظيم الاحتجاجات افتراضيا ثم نقلها إلى الشارع².

2- فضح التجاوزات والانتهاكات

لم تعد هذه المواقع مجرد وسيلة لنقل الخبر أو التعليق عليه، بل أصبح لها دور في معالجته وإثارة النقاش حوله، ناهيك عن سرعة الانتشار الكبير التي تنتقل بها المعلومة عبر الفضاء الافتراضي ومنه إلي وسائل الإعلام الجماهيرية كالقنوات الفضائية والصحف الورقية، سواء في الداخل أو في الخارج.

هذه الميزة منحت المواقع الاجتماعية القدرة على تسويق قضايا المقهورين بالدول العربية إلى خارج الحدود لحشد الاهتمام الدولي وإثارة الرأي العام، عبر فضح أشكال الانتهاكات الممارسة من قبل الأنظمة علي شعوبها. وبذلك أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي بمثابة قائد الثورات العربية ومحركها الأساسي، وهو ما أثر أيضا علي ثقافة الانترنت والتواصل الشبكي، كما أنها أصبحت صفاة التنفس، والصاروخ العابر للحدود المصرية والتونسية والعربية والعالمية، هذه الوسائل لعبت دور الحمام الزاجل في نقل الأخبار والآراء

¹ - حسن المصدق، مشاهد الثورة العربية على ضوء السيولوجيا التفاعلية، شؤون عربية، العدد 147، خريف 2011، ص 67.

² - نقلا عن هدى فائق، 18 ثانية ومن الاحتجاج على الفيسبوك

<http://no2tetnoor.blogspot.com/2011/12/18.html>

والمواقف في صورة تبدو قريبة من الدور الذي لعبته إذاعة صوت العرب خلال حقبة الخمسينات والستينيات¹.

وفي نفس السياق أفاد تقرير لمعهد التنبؤ الاقتصادي للبحر المتوسط الصادر في أوت 2011، أن الانترنت مثلت الأرضية للمقاومة في خدمة الثورات بعد أن لعبت دورا لا يستهان به علي صعيد نشر المعلومة عبر المراقبة، وهو نفس الاتجاه الذي ذهبت إليه صحيفة الغاردين البريطانية التي أقرت هي الأخرى بالدور المحوري لمواقع التواصل الاجتماعي من خلال مستخدميها الذين استعملوا الهواتف النقالة لتسجيل المظاهرات وتوثيق الانتهاكات ثم رفعها بعد ذلك على شبكة الانترنت وبشكل أساسي على موقع اليوتيوب، مما جعل العالم يتابع ما يحدث أولا بأول.

3- انتعاش التفاعل والتواصل العربي العربي: فضلا عن كون الشبكات العربية ساهمت في انتشار تسونامي الاحتجاج من دولة إلى أخرى وفق حركية الدومينو التي تبناها الكثيرون، فقد أعادت إلى الواجهة فكرة الوحدة العربية في تمثلها التاريخي والمصري عبر خلق حالة من التضامن والتفاعل العربي عربي جسده عشرات الصفحات والمواقع الالكترونية التضامنية مع الثوار مثل " تونسيون مساندون لحركة 25 يناير الاحتجاجية المصرية " و" شباب الجزائر المتضامن مع ثورة مصر الشعبية"، والصفحة الفلسطينية المسماة " كلنا تونس، كلنا مصر" كما أن هناك صفحات تدعم الثورات "العربية" مجتمعة مثل صفحة "الثورات العربية المتحدة(تونس، مصر، الأردن، اليمن) الكل معا².

¹ - وليد خالد محمود، جبل الفايسبوك والتويتر...وقود الثورات القادمة <http://Inko.in/jtn>

² - مصعب حسام الدين لطفي: دور مواقع التواصل الاجتماعي "الفيسبوك" في عملية التغيير السياسي، مصر أنموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2012، ص111.

الفرع الثاني: حتمية الثورات لاستيفاء الأسباب

في مواجهة الرأي الأول هناك البعض ممن يعتبرون أن الحديث عن دور الشبكات في الحراك العربي مبالغ فيه بشكل كبير على اعتبار أن النشاط الإلكتروني أو الحراك السياسي الإلكتروني لا يقود إلى التغيير بل يبقى حبيس الأبعاد الافتراضية، في حين يقع عبئ التحرك والفعل على عاتق المواطنين والنشطاء المدانين. ويدفع أنصار هذه الرؤية باستمرار الاحتجاج بزخم أكبر ورغم عمليات الحجب والفصل المتواصلة للانترنت وخدمات الهواتف النقالة في العديد من الدول كمصر، ناهيك عن أن عدد مستخدمي الانترنت في الدول العربية ليس بالعدد المؤثر والكبير خاصة في دول بعينها مثل اليمن ومع ذلك جاءت المظاهرات مليونية!

كما يعتبر البعض أن المواقع الاجتماعية على أهميتها فهي لا تغني عن الوسائط التقليدية للاحتجاج بدليل أن الكثير من هذه المواقع كان ممنوعا في تونس، وتمت ملاحقة أصحابها والزج بهم في السجون والمعتقلات، ومع ذلك كانت المظاهرات حاشدة، وهو الرأي الذي يؤيده المدير العام لمركز دراسات الوحدة العربية خير الدين حسيب إذ يعتبر أن: "هناك مبالغة في دور وسائل التواصل الاجتماعي في تحقيق هذه الثورات والانفضاضات ما كانت لتضم كل هذه الفئات الاجتماعية لولا تراكم الوعي بضرورة الإصلاحات الجذرية والتي ساهمت فيها جهات مختلفة فكرية وسياسية على مدى الأربعين سنة الماضية، إضافة إلى حدوث توازن في التاريخ المعاصر في إيران و أندونيسيا بدون توفر مثل وسائل التواصل الاجتماعي هذه¹.

ومن بين الآراء التي تتوافق مع هذا التوجه نذكر:

¹ - خير الدين حسيب: الربيع العربي الديمقراطي، المستقبل العربي،

عدد 386، إبريل 2011، ص 12.

1- فهمي هويدي: ".....لا أحد يستطيع أن ينكر أهمية الدور الذي لعبه الاثنان (الفيسبوك والتويتر) في العملية, لكننا لا ينبغي أن نبالغ في تقدير الدور الالكتروني في تقييم الثورة, فلا الفيسبوك هو مفجر الثورة, وكان الشباب وحده رجالها ووقودها, وإنما هي ثورة الشعب المصري بكل فئاته العمرية وبكل أطيافه, الرجال والنساء والكبار والصغار والمسلمون والأقباط والأغنياء والفقراء¹...."

2- عزمي بشارة: ويقول "لو جلس الجميع على الفيسبوك لما قامت ثورة, لقد أصبح كل من لديه فيسبوك يظن أن له دورا كبيرا في صناعة التاريخ, الحقيقة أن هذه المواقع قامت فقط بدور التعبئة الإيديولوجية في الثورات".

3- تشارلي بيكيت (CHARLIE BECKETT): بالرغم من اعتقاد فعالية المواقع الاجتماعية في تجميع الناشطين والتنسيق فيما بينهم, إلا أنه وضح حقيقة أن الشبكات "لا تخلق ثورات بل يخلقها الفقر والغضب والحكام المستبدون".

خلاصة الكلام, أن هناك اختلافا واضحا وجذريا بين الرأي الداعم لدور الشبكات الاجتماعية في الحراك العربي, وبين الرأي الذي يحجم هذا الدور أو يلغيه تماما بناء على أدلة واقعية أكثر منها عملية, وسيكون صعبا جدا أن نرجح كفة فريق علي كفة الفريق الآخر لأنه سيكون علينا أولا أن نجيب على السؤال الكبير:

هل كانت الثورات ستندلع لو لم تكن هناك مواقع اجتماعية ؟ إن أية إجابة عن هذا السؤال ستوقع صاحبها في معضلة أخلاقية ومنطقية وتاريخية, فقائل "بنعم" عليه أن يجيب على سؤال آخر:

¹ فهمي هويدي: مراجعات علي خطاب مابعد الثورة. <http://lnko.in/jvz>.

لماذا الآن؟ ولماذا لم يكن من قبل أو من بعد؟

أما القائل بـ "لا" فيحتم عليه هو الآخر أن يرد عن السؤال الآخر:

لماذا استمر الملايين في الاحتجاج بعد قطع خدمات الانترنت؟ ولماذا تدفق ملايين اليمنيين للمطالبة بإسقاط النظام في الوقت الذي بالكاد هناك استخدام يذكر للانترنت في اليمن الفقير؟

وإذا كان الفيسبوك هو كلمة السر لقلب أنظمة الحكم لماذا فشلت ثورة البحرين، والجزائر، وبالكاد سمع صوت للمغاربة؟ ولماذا لم يسقط الأسد لحد الآن؟

خاتمة:

وفي الختام لابد من توضيح مسألة هامة، فبالرغم من أن هذه الدراسة تهدف إلى البحث عن حلول للإشكالية الرئيسية التي تعالجها حول الكيفية أو الكيفيات التي أثرت بها شبكات التواصل الاجتماعي على الحراك السياسي العربي. إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة أن نتوصل بعد كل هذا الجهد إلى الإجابة الصريحة الواضحة عن هذه الإشكالية كمستوي تساؤلي يحتمل إجابات متعددة، بل أيضا لعدم وضوح الرؤية حول الموضوع محل التساؤل مما يعني بالضرورة انتظارنا توفر معطيات "ميدانية" أكثر عنه أو توفر تقنيات بحثية ومعرفية أكثر تطورا وواقعية من شأنها أن تستعمل في استجلاء الحقيقة.

قائمة المصادر والمراجع المعتمدة:

* الكتب:

- 1- حنان أحمد سليم: الحملات الإعلامية عبر الإعلام الجديد, دار النهضة العربية, القاهرة, 2015.
- 2- حسنين شفيق: الإعلام التفاعلي, القاهرة, المعهد العالي للإعلام وفنون الاتصال, 2008.
- 3- فتحي عامر: وسائل الاتصال الحديثة من الجريدة إلى الفيسبوك, ط1, القاهرة, العربي للنشر والتوزيع, 2011.
- 4- خالد وليد محمود: شبكات التواصل الاجتماعي وديناميكية التغيير في العالم العربي, بيروت, دار مدارك, 2011.
- 5- عبد الحليم الزيات: التنمية السياسية, دراسة في علم الاجتماع السياسي, دار المعرفة الجامعية, ج2, بدون طبعة, 2002.
- 6- عبد الرحمن الكواكبي, طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد, دار النفائس, ط3 بدون سنة نشر.

* الدوريات:

- 1- حسن المصدق, مشاهد الثورة العربية على ضوء السيسولوجيا التفاعلية, شؤون عربية, العدد 147, خريف 2011.
- * الأوراق البحثية:

- 1- برو محمد ومعوش عبد الحميد: الملتقى الوطني الثاني حول الاتصال وجودة الحياة في الأسرة, الاتصال والتواصل الأسري قديما وحديثا, جامعة مولود معمري تيزي وزو, ابريل 2013.
- 2- ياسر عامر: الشبكات الاجتماعية تهيمن علي الحملات الإعلامية, مقال منشور في جريدة الوطن, 2013.
- 3- خالد بشكيط: المشاركة السياسية المرضية في الدول العربية, قراءة في الأسباب والمداخل المفسرة, ورقة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول التحولات السياسية في المنطقة العربية, واقع وآفاق, جامعة سكيكدة, قسم العلوم السياسية, 24-25 أبريل 2012.
- 4- بوقور إسماعيل وبوستي توفيق, التخلف السياسي كمؤشر للتحولات السياسية في المنطقة العربية, ورقة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول التحولات السياسية في المنطقة العربية, واقع وآفاق, جامعة سكيكدة, 24 و 25 أبريل 2011.
- 5- خير الدين حسيب: الربيع العربي الديمقراطي, المستقبل العربي, عدد 386, ابريل 2011.

* التقارير:

1- تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي،
2009-2010.

2- تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2011 عن حالة حقوق الإنسان في العالم.

3- التقرير الاقتصادي العربي الموحد حول الأهداف التنموية لعام 2010.
* الرسائل الجامعية:

1- مريم نومار: استخدام مواقع الشبكات الاجتماعية وتأثيره في العلاقات الاجتماعية، رسالة ماجستير، في علوم الإعلام والاتصال، جامعة باتنة، 2011.

2- مصعب حسام الدين لطفي: دور مواقع التواصل الاجتماعي "الفايسبوك" في عملية التغيير السياسي، مصر أنموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2012.
* المقالات الالكترونية:

1- نقلا عن هدى فائق، 18 ثانية ومن الاحتجاج على الفاييسبوك
<http://no2tetnoor.blogspot.com/2011/12/18.html>

2- وليد خالد محمود، جيل الفاييسبوك والتويتر...وقود الثورات القادمة. <http://>

3- Inko.in/jtn - فهمي هويدي: مراجعات علي خطاب ما بعد الثورة. <http://Inko.in/jvz>

15/02/2011